رئيس التحرير
محمد مطلق الصواغ

البيداء
Albayda News
www.albayda-news.com

للتواصل والإعلان

العدد ١٨٧ - يونيو ٢٠٢٥ م

فصلية - تراثية - اقتصادية - ثقافية - رياضية - اجتماعية - فنية - منوعة

كويت المستقبل: قيادة حكيمة ورؤية طموحة في عهد سمو الأمير مشعل الصباح

في مسيرة تاريخية مكللة بالإنجازات والعطاء، تواصل دولة الكويت فصول نهضتها المتجددة، لتدخل في عهد سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، مرحلة جديدة تحمل في طياتها بشائر مستقبل واعد ومضيء. إنه عهد يتسم بالحزم والعزيمة، يضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، ويسعى بجدية وثبات نحو تحقيق تطلعات شعب الكويت الأبي في التنمية والرخاء والازدهار.

منذ توليه مقاليد الحكم، أرسى سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد دعائم مرحلة عنوانها الرئيسي هو "الإصلاح الشامل" و"تفعيل المؤسسات". لقد كانت رسائله الأولى واضحة المعالم، مؤكدة على ضرورة تكاتف الجهود الوطنية لمواجهة التحديات، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتصحيح المسار في بعض الجوانب لضمان تحقيق أهداف الدولة العليا. هذه الإجراءات، التي قد يراها البعض جريئة وغير مسبوقة، هي في حقيقتها تعبير صادق عن إيمان سموه الراسخ بقدرة الكويت على تجاوز الصعاب، والانطلاق نحو آفاق أرحب من التقدم.

لقد تجلى هذا النهج الحازم في العديد من القرارات والإجراءات التي اتخذتها القيادة الرشيدة. تمثل هذه الإجراءات ركيزة أساسية لبناء دولة قوية وعصرية، قادرة على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، مع الحفاظ على هويتها الأصيلة وقيمها الراسخة. فالتركيز على مكافحة الفساد، تعزيز النزاهة في مؤسسات الدولة، وتفعيل دور القانون، ليس مجرد شعارات، بل هي خطوات عملية تهدف إلى إعادة الثقة في المنظومة، وتحقيق العدالة للجميع. هذه القرارات، وإن كانت تتطلب صبراً ومثابرة، إلا أنها تضع الأساس المتين لمستقبل يتمتع فيه المواطن الكويتي بحقوقه كاملة، ويشعر فيه بالانتماء الحقيقي لوطن يحمي مصالحه ويصون كرامته.

تعزيز الحوكمة والشفافية: لبنة أساسية لمستقبل مستقر

لقد أدرك سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، بحكمته وبعد نظره، أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون منظومة حوكمة قوية وشفافية مطلقة في إدارة شؤون الدولة.

لذا، كان من أولوياته ترسيخ مبادئ الشفافية ومحاربة أي مظهر من مظاهر الفساد أو الهدر.

هذه الخطوات الجريئة ليست مجرد إصلاحات إدارية، بل هي بناء لمناخ من الثقة يطمئن المستثمر والمواطن على حد سواء، ويضمن أن موارد الوطن تُستخدم لصالحه، وليس لمصلحة فئة أو جماعة. هذا النهج يهدف إلى بناء مؤسسات قادرة على خدمة الصالح العام بكفاءة وفعالية، وتأمين مستقبل اقتصادي مزدهر يعتمد على أسس صلبة من النزاهة والمساءلة.

الشباب والمواطن: عماد الرؤية نحو كويت مزدهرة

كما أن رؤية سمو الأمير لمستقبل الكويت لا تقتصر على الجوانب الإدارية والقانونية والتنموية فحسب، بل تمتد لتشمل تمكين العنصر البشري الكويتي، وخاصة فئة الشباب، باعتبارهم عماد المستقبل وركيزة التنمية. إن الاستثمار في الطاقات الشبابية، وتوفير الفرص لهم في شتى المجالات، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في مسيرة البناء والتطوير، هو جزء لا يتجزأ من هذه الرؤية الثاقبة. فالمواطن الكويتي، بشبابه وطاقاته وخبراته، هو الثروة الحقيقية للبلاد، وعليه تتوقف الكثير من آمال التقدم والازدهار. من هنا، تأتي أهمية القرارات والإجراءات الهادفة إلى دعم التعليم، والتدريب، وتوفير بيئة جاذبة للإبداع والابتكار، لضمان أن كل كويتي يمتلك الأدوات اللازمة للمساهمة بفاعلية في بناء كويت الغد.

خطوات ثابتة نحو مستقبل مشرق

ولعل من أبرز ملامح هذا العهد الجديد، هو التأكيد على الوحدة الوطنية والتلاحم بين القيادة والشعب. إن سمو الأمير يدرك تماماً أن قوة الأمة تكمن في وحدتها وتماسكها، وأن أي تقدم حقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر جهود الجميع.

لذا، جاءت دعوات سموه المتكررة للمواطنين للالتفاف حول مسيرة التنمية، والمشاركة بفعالية في بناء مستقبل وطنهم، لتؤكد على مبدأ الشراكة الوطنية الحقيقية.

إن الكويت في عهد سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، تمضي بخطوات ثابتة نحو مستقبل مشرق، مستقبل أساسه العدل، عماده التنمية، وشعاره "الكويت أولاً".

هي مسيرة تتطلب من الجميع الإيمان بالرؤية، والثقة بالقيادة، والعمل الدؤوب لتحقيق الأهداف المنشودة.

إن التاريخ سيسجل لهذا العهد ما تحقق فيه من إنجازات، وما أُرسيت فيه من أسس متينة لدولة عصرية، تنعم بالاستقرار والرخاء، وتستشرف المستقبل بثقة واقتدار.

تعيينات وتغييرات جديدة في الديوان الأميري

نشرت الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» في عددها الصادر اليوم:

- المرسوم رقم 91 لسنة 2025: تعيين الفريق متقاعد جمال الذياب مديراً لمكتب حضرة صاحب السمو أمير البلاد، بالدرجة الممتازة، ويعمل به من تاريخ صدوره.
- المرسوم رقم 92 لسنة 2025: تجديد تعيين د. عادل الطبطبائي مستشاراً في الديوان الأميري بدرجة وزير لمدة 4 سنوات اعتباراً من 6 أبريل 2025.
- المرسوم رقم 93 لسنة 2025: تجديد تعيين المستشار محمد أبوالحسن في الديوان الأميري بدرجة وزير لمدة 4 سنوات اعتباراً من 6 أبريل 2025.
- المرسوم رقم 94 لسنة 2025: نقل المستشار ضاري العثمان من ديوان سمو ولي العهد إلى الديوان الأميري وتجديد تعيينه بدرجة وزير لمدة 4 سنوات اعتباراً من 6 أبريل 2025.
- المرسوم رقم 95 لسنة 2025: نقل ناصر الروضان المستشار بديوان سمو ولي العهد إلى الديوان الأميري بدرجة وزير لمدة 4 سنوات اعتباراً من 6 أبريل 2025.
- المرسوم رقم 96 لسنة 2025: نقل القيادي مازن العيسى من ديوان سمو ولي العهد إلى الديوان الأميري بذات الدرجة الوظيفية الممتازة وللمدة المتبقية من مدة تجديد تعيينه.

ويؤكد هذا الحراك الإداري تعزيز الكفاءات الوطنية في مواقع صنع القرار ومتابعة مسيرة العمل المؤسسي بكفاءة واقتدار.

البيداء Albayda News
العدد ١٨٧ - يونيو ٢٠٢٥ م
فصلية - تراثية - اقتصادية - ثقافية - رياضية - اجتماعية - فنية - منوعة

رحلة استراتيجية إلى أرض الشمس المشرقة

ولي العهد الشيخ صباح الخالد يرسي دعائم المستقبل الكويتي من قلب اليابان

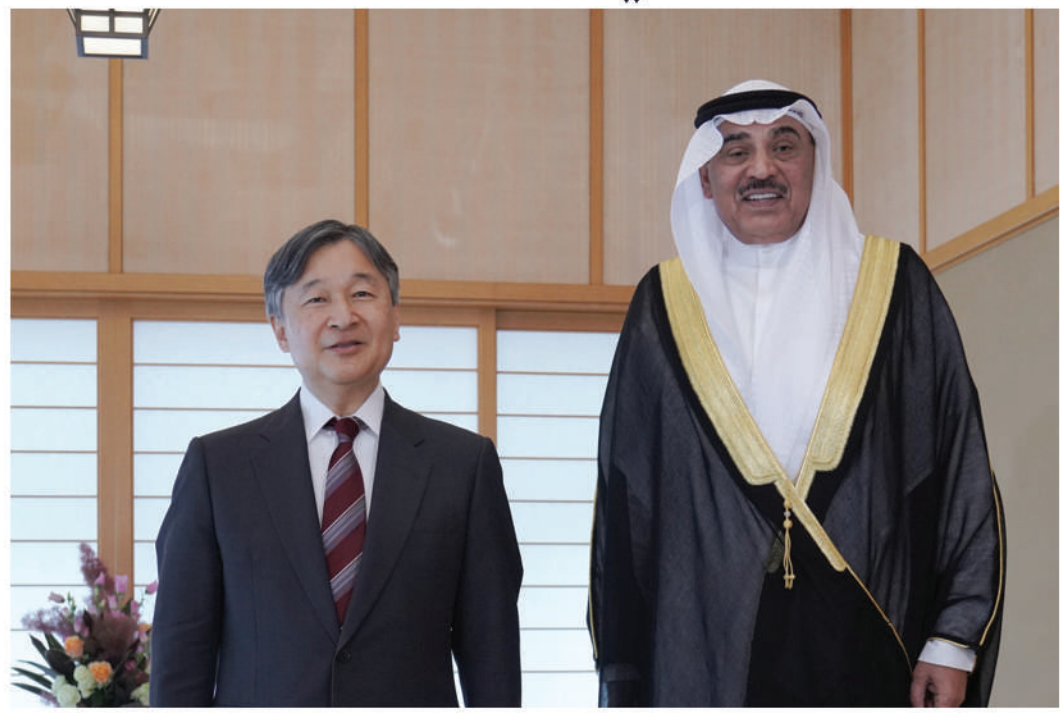

في خضم حراك دبلوماسي واقتصادي يتسارع إيقاعه، تتجسد الرؤية الاستراتيجية لدولة الكويت في تحركاتها الفاعلة على الساحة الدولية، والتي يقودها سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، الذي تشرف بتولي هذا المنصب السامي في الثاني من يونيو 2024. لقد كانت زيارة سموه الرسمية الأخيرة إلى اليابان، خلال الفترة من 28 إلى 31 مايو الجاري، محطة مفصلية لم تقتصر على تعزيز أواصر الصداقة التاريخية فحسب، بل امتدت لتؤسس لشراكات مستقبلية واعدة ترسم ملامح الكويت في عالم متغير.

لقاء الإمبراطور: تتويج لعلاقات راسخة

شكل لقاء سمو ولي العهد بالإمبراطور ناروهيتو إمبراطور اليابان الصديقة في القصر الإمبراطوري بطوكيو، قمة الدبلوماسية الكويتية خلال هذه الزيارة. لم يكن هذا اللقاء مجرد تبادل للتحايا والبروتوكولات الدبلوماسية المعتادة، بل كان تعبيراً عميقاً عن الاحترام المتبادل وعن العقود الستة من العلاقات الثنائية الوثيقة التي جمعت بين البلدين الصديقين. تناول اللقاء، الذي عكس دفء العلاقات، سبل تعزيز التعاون في شتى المجالات بما يخدم المصالح المشتركة، ويساهم في استقرار وازدهار المنطقة والعالم. إنه تأكيد على المكانة التي تحتلها الكويت كشريك موثوق به في الشرق الأوسط، ودور اليابان كقوة اقتصادية وتكنولوجية عالمية.

إكسبو 2025 أوساكا: نافذة الكويت على المستقبل

لم تكن زيارة سمو ولي العهد إلى اليابان مقتصرة على العاصمة طوكيو، بل امتدت لتشمل مدينة أوساكا الحيوية، حيث زار سموه معرض "إكسبو 2025" العالمي المقام هناك. يُعد هذا المعرض، الذي يُقام تحت شعار "ابتكار الحياة لمجتمع المستقبل"، منصة عالمية استثنائية للكويت لتعرض رؤيتها الطموحة ومشاريعها المستقبلية.

لقد أبدى سمو ولي العهد اهتماماً بالغاً بالجناح الكويتي في المعرض، والذي يحمل شعار "منارة المستقبل". هذا الجناح، بتصميمه المعماري المستلهم من البيئة الكويتية الأصيلة برؤية عصرية، يعكس حرص الكويت على الانفتاح على العالم، وعرض إنجازاتها في التنمية المستدامة، والمدن الذكية، والطاقات المتجددة. كما أن زيارة سموه لأجنحة الدول الأخرى، ولا سيما الجناح الياباني وأجنحة دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة، تعكس حرصه على الاطلاع على أحدث الابتكارات العالمية وتبادل الخبرات والمعرفة، وهو ما يخدم أهداف التنمية في الكويت. إن مشاركة الكويت في إكسبو 2025 ليست مجرد حضور، بل هي رسالة للعالم بأن الكويت دولة فاعلة ومبتكرة، تسعى للمساهمة في حلول التحديات العالمية، وتتطلع إلى مستقبل يعتمد على الابتكار والتنمية المستدامة.

شراكات اقتصادية استراتيجية: طاقة متجددة ومستقبل مستدام

على الصعيد الاقتصادي، كانت الزيارة مثمرة للغاية، حيث شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الكويت واليابان، تركزت بشكل خاص على قطاعات حيوية مثل الكهرباء، والماء، والطاقة المتجددة. تُعد هذه الاتفاقيات انعكاساً لرغبة الكويت الجادة في تنويع مصادر دخلها والتحول نحو اقتصاد أخضر، بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط. فالخبرة اليابانية المتقدمة في مجال الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتكنولوجيا معالجة المياه، تمثل قيمة مضافة لا تقدر بثمن للكويت في مسعاها لتحقيق أمن الطاقة والمائي.

بالإضافة إلى ذلك، تم بحث فرص الاستثمار المشترك وتشجيع الشركات اليابانية على زيادة استثماراتها في الكويت، لاسيما في مشاريع البنية التحتية الكبرى، والمناطق الاقتصادية الخاصة، ومشاريع التحول الرقمي. هذه الشراكات تهدف إلى نقل الخبرات والتكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتي، وتعزيز مكانة الكويت كمركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار في المنطقة.

تأثير الزيارة على دور الكويت إقليمياً ودولياً

لا شك أن هذه الزيارة الاستراتيجية لسمو ولي العهد إلى اليابان تؤكد على النهج الدبلوماسي النشط الذي تنتهجه الكويت بقيادة سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح. إنها تعزز من مكانة الكويت كشريك موثوق ومؤثر على الساحة الدولية، وتفتح قنوات جديدة للحوار والتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو بيئية. كما أنها تبعث برسالة واضحة للمجتمع الدولي بأن الكويت دولة ذات رؤية واضحة لمستقبلها، وأنها تسعى بجدية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتأمين مستقبل مزدهر لأجيالها القادمة. إن رحلة سمو ولي العهد إلى اليابان لم تكن مجرد زيارة، بل كانت محطة مهمة في مسيرة الكويت نحو مستقبل مشرق، مستقبل أساسه الشراكة والابتكار والتنمية المستدامة.

شراكات اقتصادية استراتيجية: طاقة متجددة ومستقبل مستدام

على الصعيد الاقتصادي، كانت الزيارة مثمرة للغاية، حيث شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الكويت واليابان، تركزت بشكل خاص على قطاعات حيوية مثل الكهرباء، والماء، والطاقة المتجددة. تُعد هذه الاتفاقيات انعكاساً لرغبة الكويت الجادة في تنويع مصادر دخلها والتحول نحو اقتصاد أخضر، بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط. فالخبرة اليابانية المتقدمة في مجال الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتكنولوجيا معالجة المياه، تمثل قيمة مضافة لا تقدر بثمن للكويت في مسعاها لتحقيق أمن الطاقة والمائي.

بالإضافة إلى ذلك، تم بحث فرص الاستثمار المشترك وتشجيع الشركات اليابانية على زيادة استثماراتها في الكويت، لاسيما في مشاريع البنية التحتية الكبرى، والمناطق الاقتصادية الخاصة، ومشاريع التحول الرقمي. هذه الشراكات تهدف إلى نقل الخبرات والتكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتي، وتعزيز مكانة الكويت كمركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار في المنطقة.

دور ولي العهد في رسم ملامح الدبلوماسية المستقبلية

يتجلى الدور القيادي لسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح في هذه الزيارة في قدرته على بناء جسور التواصل وتعزيز الثقة على أعلى المستويات. إن حضوره الفاعل في مثل هذه المحافل الدولية لا يقتصر على تمثيل دولة الكويت فحسب، بل يمتد ليكون سفيراً لرؤيتها الطموحة.

عام من العطاء والقيادة: تهنئة لسمو ولي العهد

بمناسبة مرور عام كامل على تولي سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ولاية العهد، يطيب لنا في جريدة "البيداء" أن نرفع إلى مقام سموه الكريم أسمى آيات التهاني والتبريكات. لقد كان هذا العام حافلاً بالجهد والعطاء، حيث أظهر سموه قيادة حكيمة ورؤية ثاقبة في مختلف المحافل، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي. ونحن إذ نحتفي بهذه المناسبة، نُجدد البيعة والولاء لسموه، ونتطلع إلى أن يُسهم هذا العهد المبارك في تحقيق المزيد من التقدم والازدهار لوطننا الحبيب، تحت القيادة الرشيدة لسمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

البيداء Albayda News
العدد ١٨٧ - يونيو ٢٠٢٥ م
فصلية - تراثية - اقتصادية - ثقافية - رياضية - اجتماعية - فنية - منوعة

بزوغ فجر جديد في العلاقات الكويتية السورية

زيارة رئيس الجمهورية أحمد الشرع تستشرف مرحلة واعدة

تستعد دولة الكويت لاستقبال حدث دبلوماسي بارز يعكس الديناميكية المتجددة في المشهد الإقليمي، بزيارة رسمية مرتقبة لسمو رئيس الجمهورية العربية السورية، السيد أحمد الشرع، غداً، في خطوة تاريخية تحمل في طياتها بشائر عهد جديد من التعاون والشراكة بين البلدين الشقيقين. تأتي هذه الزيارة في ظل تحولات جذرية شهدتها الساحة السورية مؤخراً، حيث تولى السيد أحمد الشرع رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية منذ 29 يناير 2025، في أعقاب سقوط نظام الأسد وتشكيل حكومة جديدة.

تاريخ من الأخوة والتعاون: جذور العلاقات الكويتية السورية

لطالما ارتبطت الكويت وسوريا بعلاقات أخوية وتاريخية عميقة، تجاوزت مجرد الروابط الدبلوماسية لتشمل وشائج اجتماعية وثقافية واقتصادية متينة. بدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين في 24 أكتوبر 1963، وشهدت فترات من التعاون المثمر والتضامن العربي.

وقفت سوريا بثبات إلى جانب الكويت خلال محنة الغزو العراقي عام 1990، وشاركت بفاعلية في قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت، مما رسخ مكانة سوريا في قلوب الكويتيين كشقيق دائم السند. هذه الوقفة التاريخية عززت عقوداً من العلاقات الدافئة والتعاون في مختلف المجالات، من الاستثمارات المشتركة إلى التبادل الثقافي والعلمي، وشكلت نقطة مضيئة في سجل العلاقات الثنائية.

ومع اندلاع الأزمة السورية في عام 2011، شهدت العلاقات بعض التوتر والتحديات، لكن الكويت لم تتخل عن دورها الإنساني والإغاثي تجاه الشعب السوري الشقيق، واستضافت مؤتمرات دولية عدة للتعهد بالدعم المالي لسوريا، مؤكدة على موقفها الثابت الداعم للشعب السوري في محنته.

زيارة ترسم ملامح المستقبل: أهداف سياسية واقتصادية

تكتسب زيارة الرئيس أحمد الشرع المرتقبة إلى الكويت أهمية استثنائية كونها الأولى من نوعها في ظل القيادة السورية الجديدة، وتأتي لتعيد التأكيد على الروابط التاريخية وتعزيزها في سياق المتغيرات الإقليمية. على الصعيد السياسي، تهدف الزيارة إلى:

بناء الثقة وتنسيق المواقف: تمثل الزيارة فرصة لفتح صفحة جديدة من الحوار المباشر بين القيادتين، وتبادل وجهات النظر حول التطورات في المنطقة، وتنسيق المواقف تجاه القضايا العربية والدولية المشتركة، بما يخدم استقرار المنطقة وأمنها.

تأكيد الدعم الكويتي: ستكون الزيارة مناسبة لتأكيد الدعم الكويتي للمرحلة الانتقالية في سوريا، ومساندة الجهود الرامية إلى إعادة بناء الدولة السورية على أسس من العدالة والاستقرار، بما يحقق تطلعات الشعب السوري نحو مستقبل أفضل.

إعادة تفعيل الدبلوماسية الثنائية: تساهم الزيارة في إعادة تفعيل القنوات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين على أعلى المستويات، بعد فترة من التحديات، مما يمهد الطريق لتعزيز التنسيق والتعاون في المحافل الإقليمية والدولية.

على الصعيد الاقتصادي والتنموي، تحمل الزيارة آمالاً كبيرة في إعادة إحياء التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث يمكن أن تركز المباحثات على:

المساهمة في إعادة الإعمار: تطلعات الكويت للمساهمة في جهود إعادة إعمار سوريا، وتوفير الدعم اللازم للمشاريع الحيوية التي تخدم الشعب السوري في هذه المرحلة الانتقالية، بما في ذلك البنية التحتية والقطاعات الخدمية.

فرص الاستثمار والتجارة: بحث فرص الاستثمار المتبادل في القطاعات الواعدة، وتنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين، مما يعود بالنفع على الاقتصادين ويوفر فرص عمل. يمكن أن تشمل المباحثات تسهيل إجراءات التجارة وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في عملية التنمية.

تبادل الخبرات: التعاون في مجالات التنمية البشرية، التعليم، والصحة، والاستفادة من الخبرات الكويتية في إدارة الأزمات والتعافي، بما يدعم جهود سوريا في بناء مؤسساتها وتعزيز قدرات كوادرها.

زيارة وزير الخارجية الكويتي: تمهيد الطريق للتعاون

لم تكن زيارة رئيس الجمهورية السورية وليدة اللحظة، بل سبقتها خطوات دبلوماسية مهمة عكست النوايا الحسنة والرغبة المشتركة في استعادة العلاقات الطبيعية. في خطوة بالغة الأهمية، قام معالي وزير الخارجية الكويتي مؤخراً بزيارة رسمية إلى دمشق. هذه الزيارة، التي تُعد الأولى من نوعها على هذا المستوى منذ سنوات، كانت بمثابة تمهيد حاسم لاستقبال رئيس الجمهورية.

كسر الجمود وفتح آفاق جديدة

لقد حملت زيارة وزير الخارجية الكويتي إلى سوريا رسالة واضحة بكسر الجمود السابق، وفتح قنوات الاتصال المباشر. تم خلالها بحث كافة القضايا العالقة، واستشراف سبل تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، ووضع الأسس لمرحلة جديدة من التنسيق والعمل المشترك. هذه المبادرة الدبلوماسية الكويتية تؤكد على الدور الرائد لدولة الكويت في لم الشمل العربي، وإيمانها بأن الحوار البناء هو السبيل الأمثل لتجاوز التحديات وبناء مستقبل مستقر للمنطقة.

تأكيد على وحدة الصف العربي ومصالحه العليا

تتجاوز أهمية هذه الزيارة حدود العلاقة الثنائية، لتؤكد على رؤية أوسع وأشمل للكويت تجاه وحدة الصف العربي وتعزيز العمل المشترك. إن استقبال قيادة جديدة في سوريا، يعكس رغبة صادقة في لم الشمل والتغلب على التحديات التي تواجه الأمة العربية. الكويت، بدورها، تسعى من خلال هذه الزيارة إلى إرساء نموذج للتعاون الذي يخدم المصالح العليا للعرب، ويعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية بصف واحد ورؤية موحدة، وهو ما يُعد خطوة أساسية نحو استعادة الاستقرار والازدهار في المنطقة.

تطلع نحو مستقبل مشرق

إن هذه الزيارة المرتقبة لا تمثل مجرد لقاء بين قيادتين، بل هي رمز لمرحلة جديدة من التضامن والتعاون العربي، تعكس إرادة سياسية مشتركة لتعزيز العلاقات الثنائية وبناء مستقبل أفضل للمنطقة. إنها فرصة تاريخية لسوريا لتعود إلى عمقها العربي بفاعلية، وللكويت لتؤكد دورها الريادي في دعم الأشقاء وبناء جسور السلام والاستقرار. ستفتح هذه الزيارة، بلا شك، آفاقاً واسعة من التعاون المثمر، وتُسهم في ترسيخ الأمن والرخاء لشعبي البلدين الشقيقين.

البيداء Albayda News

العدد ١٨٧ - يونيو ٢٠٢٥ م

فصلية - تراثية - اقتصادية - ثقافية - رياضية - اجتماعية - فنية - منوعة

التحول الرقمي في الكويت
مسيرة طموحة نحو مستقبل ذكي ومواجهة التحديات بابتكار

في عالم يتسارع فيه إيقاع التغيير التكنولوجي، لم تعد رقمنة الخدمات مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة حتمية لضمان النمو والاستدامة. تدرك دولة الكويت هذه الحقيقة بوضوح، وتسير بخطى حثيثة نحو تحقيق التحول الرقمي الشامل، مؤمنةً بأنه مفتاح بناء "كويت جديدة" تتسم بالكفاءة والشفافية والابتكار. إنها رحلة طموحة، تسعى من خلالها الدولة لتبسيط الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز تنافسيتها إقليمياً ودولياً، لكنها رحلة لا تخلو من التحديات التي تتطلب استراتيجيات مبتكرة لمواجهتها.

مشاريع رائدة ورؤية استراتيجية

لقد أطلقت الكويت العديد من المبادرات والمشاريع الرائدة في مجال التحول الرقمي، تعكس التزامها بالركب العالمي. على رأس هذه المبادرات تأتي منصات الحكومة الذكية التي تسعى لدمج الخدمات الحكومية في منصة واحدة، مما يسهل على المواطنين والمقيمين إنجاز معاملاتهم بكفاءة وسرعة، بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية التقليدية. مشاريع مثل "هويتي" و"سهل" هي أمثلة حية على هذا التوجه، حيث تهدف إلى رقمنة الهوية والمعاملات الشخصية، مما يوفر الوقت والجهد على الجميع.

يتجه التركيز أيضاً نحو تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، والبلوك تشين، والحوسبة السحابية في قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والنفط. ففي القطاع التعليمي، يُنظر إلى الرقمنة كأداة لتطوير المناهج وأساليب التدريس وتعزيز التعلم عن بُعد. وفي القطاع الصحي، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُسهم في تشخيص الأمراض بدقة أكبر وتحسين إدارة المستشفيات. أما في القطاع النفطي، فيُستخدم التحول الرقمي لزيادة كفاءة الإنتاج وإدارة الموارد بشكل أكثر استدامة.

تحديات على طريق الرقمنة

على الرغم من الطموح الكبير، يواجه التحول الرقمي في الكويت عدة تحديات أساسية تتطلب معالجة جدية:

الأمن السيبراني: مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية، يزداد خطر الهجمات السيبرانية. تتطلب حماية البيانات الحكومية والشخصية استثمارات ضخمة في البنية التحتية للأمن السيبراني وتطوير الكفاءات المتخصصة.

البنية التحتية: على الرغم من التطور، لا تزال هناك حاجة لتعزيز البنية التحتية للاتصالات والشبكات لضمان وصول سلس وموثوق للخدمات الرقمية في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق النائية.

تدريب الكوادر: يمثل تأهيل الكوادر الوطنية، سواءٍ في القطاع الحكومي أو الخاص، تحدياً رئيسياً. يتطلب التحول الرقمي مهارات جديدة في التكنولوجيا وتحليل البيانات وإدارة المشاريع الرقمية. برامج التدريب والتطوير المستمر ضرورية لسد هذه الفجوة.

مقاومة التغيير والبيروقراطية: قد تواجه عملية الرقمنة مقاومة من بعض الجهات أو الأفراد بسبب التغيير في الإجراءات المعتادة، مما يتطلب حملات توعية مكثفة ودعماً قيادياً قوياً لتجاوز هذه العقبات.

تحديات البيانات: جمع البيانات، توحيدها، تحليلها، واستخدامها بفعالية ودقة، يمثل تحدياً آخر. يجب وضع أطر واضحة لحوكمة البيانات لضمان خصوصيتها وجودتها.

مستقبل واعد بجهود متضافرة

إن النجاح في التحول الرقمي يتطلب تضافر الجهود بين كافة الأطراف: الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. يجب أن تستمر الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبراني، وأن يتم التركيز على بناء القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب المتخصص. كما أن تعزيز ثقافة الابتكار والتجربة في المؤسسات الحكومية سيُسرع من وتيرة التحول.

الكويت، برؤيتها الثاقبة وقيادتها الحكيمة، تسعى جاهدة لتجاوز هذه التحديات، وتحويلها إلى فرص للنمو والابتكار. إن تحقيق التحول الرقمي ليس مجرد هدف تقني، بل هو ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء اقتصاد متنوع، وضمان جودة حياة أفضل للمواطنين في دولة تواكب تطلعات المستقبل.

شراكات استراتيجية لتعزيز القدرات الرقمية

إدراكاً لأهمية التعاون الدولي في تحقيق أهداف التحول الرقمي، لم تكتفِ الكويت بجهودها الذاتية، بل سعت إلى بناء شراكات استراتيجية مع كبريات الشركات العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا. في هذا السياق، تبرز الشراكة مع عملاق التكنولوجيا العالمي مايكروسوفت (Microsoft) كنموذج حي للتعاون المثمر. لقد أبرمت الكويت اتفاقيات مع مايكروسوفت لتعزيز البنية التحتية للحوسبة السحابية، وتوفير حلول برمجية متطورة للقطاعات الحكومية والخاصة، وتدريب الكوادر الوطنية على أحدث التقنيات. هذه الشراكة تهدف إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي، وتقديم خدمات أكثر تطوراً وأماناً، بما يتوافق مع المعايير العالمية.

الاستثمار في الكفاءات الوطنية: ركيزة أساسية للنجاح

إلى جانب البنية التحتية والحلول التقنية، تولي الكويت أهمية قصوى للاستثمار في العنصر البشري، باعتباره المحرك الحقيقي للتحول الرقمي. فالكوادر الوطنية المؤهلة هي أساس نجاح أي استراتيجية رقمية. لذلك، يتم التركيز على إطلاق برامج تدريب متخصصة، وورش عمل مكثفة، ودورات تطوير للموظفين الحكوميين والشباب، لتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. هذا الاستثمار في المعرفة والمهارات يضمن استدامة التحول الرقمي، ويجعل من الشباب الكويتي عنصراً فاعلاً في صياغة مستقبل بلادهم الرقمي.

البيداء Albayda News
العدد ١٨٧ - يونيو ٢٠٢٥ م
فصلية - تراثية - اقتصادية - ثقافية - رياضية - اجتماعية - فنية - منوعة

مستقبل الطاقة في الكويت

ما بعد النفط؟ استراتيجيات طموحة لتنويع المصادر وتحقيق الاستدامة

تُعرف دولة الكويت عالمياً بأنها لاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمي، بفضل احتياطاتها النفطية الضخمة التي شكلت على مدى عقود العمود الفقري لاقتصادها. ومع ذلك، وفي ظل التغيرات المتسارعة في مشهد الطاقة العالمي، من تقلبات الأسعار إلى التزام الدول بالتخفيف من آثار التغير المناخي، تدرك الكويت تماماً ضرورة الانتقال إلى مرحلة "ما بعد النفط". إنها مرحلة تتطلب رؤية استراتيجية واضحة لتنويع مصادر الطاقة، والتوجه نحو الطاقة المتجددة، وبناء اقتصاد أكثر استدامة ومرونة للأجيال القادمة.

تحديات بيئية واقتصادية تدفع نحو التغيير

تفرض التحديات البيئية، وعلى رأسها ظاهرة الاحتباس الحراري، ضغوطاً متزايدة على الدول المعتمدة على الوقود الأحفوري لتبني سياسات طاقة أكثر صداقة للبيئة. الكويت ليست بمنأى عن هذه الضغوط، فالتزامها بالاتفاقيات الدولية للمناخ، إضافة إلى وعيها بضرورة الحفاظ على بيئتها المحلية، يدفعها بقوة نحو البحث عن بدائل للطاقة.

على الصعيد الاقتصادي، فإن الاعتماد شبه الكلي على النفط كمصدر رئيسي للدخل يجعل الاقتصاد الكويتي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر على الميزانية العامة للدولة ومشاريع التنمية. لذلك، أصبح تنويع مصادر الدخل، والطاقة جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية، أمراً حتمياً لضمان الاستقرار والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل.

مشاريع رائدة في الطاقة المتجددة: الشقايا في صدارة الأجندة

تضع الكويت أهدافاً طموحة لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكلي. في هذا السياق، يبرز مشروع الشقايا للطاقات المتجددة كأحد الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية.

هذا المشروع الطموح، الذي يهدف إلى إنتاج كميات كبيرة من الكهرباء من مصادر شمسية ورياح، لا يمثل فقط خطوة نحو تحقيق أهداف الكويت من الطاقة النظيفة، بل يُعد أيضاً مركزاً للبحث والتطوير في هذا المجال الحيوي.

وبحسب تصريح معالي وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، صبيح المخيزيم، فإن الكويت تعتزم بدء تنفيذ مشروع الشقايا لإنتاج الطاقة الكهربائية خلال العام الحالي.

هذا المشروع الضخم يستهدف طاقة إجمالية تصل إلى 4800 ميغاواط، وهو ما يعادل نحو 26 إلى 27٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء في البلاد، معرباً عن أمله في أن يدخل المشروع حيّز الخدمة بحلول عام 2028.

شراكات دولية لمواجهة أزمة الكهرباء

وأوضح الوزير المخيزيم أن المشروع سيتم تنفيذه على مراحل، بعضها من خلال هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأخرى بالتعاون مع الحكومة الصينية. وقد وقعت الكويت مع الصين في مارس الماضي (2025) اتفاقية لتنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة بطاقة إنتاجية تُقدّر بحوالي 3500 ميغاواط، مما يؤكد على أهمية التعاون الدولي في تحقيق هذه الأهداف الطموحة. ويُذكر أن وفداً صينياً وصل إلى الكويت مؤخراً لزيارة موقع المشروع، مما يدل على جدية الخطوات المتخذة. ورغم أن الكلفة المالية للمشروع لا تزال قيد الدراسة، إلا أن الالتزام بتنفيذه يعكس إرادة سياسية قوية.

إن هذه الخطوات تأتي في وقت حرج، حيث تواجه الكويت، العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أزمة حادة في إنتاج الكهرباء. هذه الأزمة ناجمة عن تزايد عدد السكان، والتوسع العمراني السريع، والارتفاع المطرد في درجات الحرارة، بالإضافة إلى تأخر صيانة بعض محطات التوليد. وقد اضطرت الحكومة بالفعل، منذ العام الماضي، إلى اللجوء لقطع التيار الكهربائي عن بعض المناطق لتخفيف الأحمال، مما يضفي على مشاريع الطاقة المتجددة طابع الضرورة الملحة لضمان استقرار الإمدادات وتلبية الطلب المتزايد.

الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا

لتحقيق أهدافها في مستقبل الطاقة، تستثمر الكويت في البحث والتطوير والابتكار. يتم التركيز على جلب أحدث التقنيات في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتطوير حلول تخزين الطاقة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد. كما تسعى الكويت إلى بناء شراكات استراتيجية مع دول وشركات عالمية رائدة في هذا القطاع، للاستفادة من خبراتها وتجاربها، ونقل المعرفة والتقنيات الحديثة إلى الكوادر الوطنية. هذا الاستثمار في التكنولوجيا يضمن أن تكون الكويت في طليعة الدول التي تتبنى حلول الطاقة المستدامة.

الطريق إلى الاستدامة: تحديات وفرص

بالرغم من الإنجازات والطموحات، يواجه قطاع الطاقة المتجددة في الكويت تحديات مثل التكاليف الأولية المرتفعة للمشاريع، الحاجة إلى كوادر فنية متخصصة، وأهمية وضع أطر تشريعية وتنظيمية محفزة للاستثمار في هذا القطاع. ومع ذلك، فإن هذه التحديات تُقابل بفرص هائلة لتنويع الاقتصاد، خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز مكانة الكويت كمركز إقليمي للطاقة النظيفة.

إن رؤية الكويت لمستقبل الطاقة تتجاوز مجرد إنتاج الكهرباء؛ إنها رؤية شاملة تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع، قائم على المعرفة والابتكار، وقادر على التكيف مع المتغيرات العالمية، بما يضمن الرخاء والازدهار لأجيالها القادمة في مرحلة "ما بعد النفط".

رؤية متكاملة لمستقبل مزدهر

إن رؤية الكويت لمستقبل الطاقة تتجاوز مجرد إنتاج الكهرباء؛ إنها رؤية شاملة تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع، قائم على المعرفة والابتكار، وقادر على التكيف مع المتغيرات العالمية، بما يضمن الرخاء والازدهار لأجيالها القادمة في مرحلة "ما بعد النفط". هذه الاستراتيجية الطموحة، المدعومة بخطط تنفيذية واضحة وشراكات دولية، تؤكد تصميم الكويت على تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية، وترسيخ مكانتها كنموذج رائد في الانتقال نحو مستقبل طاقة نظيف ومستقر.

البيداء Albayda News
العدد ١٨٧ - يونيو ٢٠٢٥ م
فصلية - تراثية - اقتصادية - ثقافية - رياضية - اجتماعية - فنية - منوعة

صحة البيئة في الكويت: صراع التنمية المستدامة وجهود وطنية لمواجهة التحديات

تُعد البيئة مرآة تعكس مدى تقدم المجتمعات ورؤيتها للمستقبل. وفي دولة الكويت، التي شهدت طفرة تنموية وعمرانية واسعة، أصبحت صحة البيئة قضية محورية تتطلب اهتماماً بالغاً وتكاتفاً للجهود. فمع ازدياد الأنشطة الاقتصادية والنمو السكاني، برزت تحديات بيئية جسيمة تهدد الموارد الطبيعية وجودة الحياة، مما يفرض على الدولة والمجتمع مسؤولية مشتركة في مواجهة هذه التحديات وتبني نهج التنمية المستدامة لضمان مستقبل صحي للأجيال القادمة.

تحديات بيئية متعددة الأوجه

تُواجه الكويت مجموعة من التحديات البيئية المعقدة التي تتطلب حلولاً شاملة:

تلوث الهواء: يُعد تلوث الهواء من أبرز التحديات، وينتج عن عوامل متعددة كالانبعاثات الصناعية من المنشآت النفطية والصناعية، وعوادم السيارات، بالإضافة إلى العواصف الترابية المتكررة. هذه الملوثات تؤثر سلباً على صحة الإنسان وجودة الهواء بشكل عام.

تلوث المياه: سواء كانت مياه البحر أو المياه الجوفية، تتعرض مصادر المياه للتلوث نتيجة الصرف الصحي غير المعالج، المخلفات الصناعية، وانسكابات النفط في الخليج العربي، مما يهدد الحياة البحرية ويؤثر على مصادر المياه العذبة الشحيحة.

إدارة النفايات: يُشكل تراكم النفايات الصلبة بجميع أنواعها (المنزلية، الصناعية، الإنشائية) تحدياً كبيراً للكويت. تفتقر البلاد إلى بنية تحتية كافية لإعادة التدوير والمعالجة المستدامة للنفايات، مما يؤدي إلى زيادة المدافن وتأثيراتها البيئية السلبية.

التصحر وتدهور الأراضي: نظراً لمناخها الصحراوي، تُعاني الكويت من ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي بفعل الرعي الجائر، التوسع العمراني، وتغير المناخ، مما يؤثر على التنوع البيولوجي ويزيد من حدة العواصف الترابية.

التنوع البيولوجي: تتعرض النظم البيئية الكويتية، البرية والبحرية، للتهديد نتيجة التلوث والتوسع العمراني، مما يؤثر على الكائنات الحية المهددة بالانقراض، ويخل بالتوازن البيئي.

جهود وطنية لمعالجة التحديات

لم تقف الكويت مكتوفة الأيدي أمام هذه التحديات، بل اتخذت خطوات جادة لمواجهتها، من خلال:

التشريعات البيئية: أصدرت الكويت قوانين بيئية حديثة وشاملة، مثل قانون حماية البيئة، الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني صارم للحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية وتغليظ العقوبات على المخالفين.

دور الهيئة العامة للبيئة: تُعد الهيئة العامة للبيئة هي الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن مراقبة الوضع البيئي، تطبيق القوانين، ووضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية لحماية البيئة وتعزيز الاستدامة.

المشاريع التنموية الخضراء: تتجه الدولة نحو دمج المعايير البيئية في المشاريع التنموية الكبرى، وتشجيع استخدام التقنيات الصديقة للبيئة في البناء والصناعة، والتوسع في مشاريع الطاقة المتجددة للحد من الانبعاثات.

التوعية البيئية: تُسهم حملات التوعية البيئية، التي تقودها جهات حكومية ومنظمات المجتمع المدني، في رفع مستوى الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وتشجيع الممارسات المستدامة بين الأفراد والمؤسسات.

المشاركة المجتمعية: يلعب المجتمع المدني الكويتي، من خلال الجمعيات البيئية، دوراً فاعلاً في الرقابة والمطالبة بتحسين الوضع البيئي، وإطلاق المبادرات التطوعية لتنظيف الشواطئ والمناطق الصحراوية، وزيادة الرقعة الخضراء.

تأهيل جيل المستقبل:
التعليم في الكويت بين تحديات الواقع وطموحات الثورة المعرفية

يُعد التعليم الركيزة الأساسية لنهضة الأمم وتقدمها، وفي دولة الكويت، يحظى هذا القطاع بأهمية قصوى، فهو المفتاح لتحقيق رؤية "كويت جديدة 2035" التي تتطلع إلى بناء مجتمع معرفي واقتصاد متنوع. ومع تخصيص ميزانية ضخمة للتعليم بلغت نحو 3.4 مليارات دينار كويتي (حوالي 11 مليار دولار أمريكي) للعام المالي 2025/2024، وهو ما يمثل حوالي 14.09٪ من إجمالي الميزانية العامة للدولة، تتجلى إرادة الدولة في الاستثمار في العنصر البشري. لكن مسيرة التعليم في الكويت، رغم هذه الجهود، تواجه تحديات حقيقية تتطلب معالجة مبتكرة لمواكبة الثورة المعرفية وتأهيل جيل قادر على المنافسة في عالم سريع التغير.

واقع التعليم الكويتي بالأرقام

يُظهر الإحصاء الأخير لوزارة التربية (بتاريخ 31 مايو 2025) أن إجمالي عدد الطلاب في الكويت يبلغ 522,072 طالباً وطالبة في مختلف المراحل التعليمية. يتوزع هؤلاء الطلاب بين التعليم الحكومي والخاص، حيث يفضل جزء كبير من الأسر الكويتية التعليم الخاص. فوفقاً لإحصائيات سابقة (يناير 2025)، يوجد 80.5 ألف طالب كويتي في التعليم الخاص من إجمالي 266 ألف طالب في هذا القطاع، مما يشكل حوالي 30٪ من إجمالي طلبة التعليم الخاص. هذا التوزيع يثير تساؤلات حول جودة وتنافسية التعليم الحكومي وضرورة تعزيزه.

تحديات رئيسية تواجه المنظومة التعليمية

رغم الاستثمار الكبير، يواجه التعليم في الكويت عدة تحديات أساسية:

مخرجات التعليم وسوق العمل: تُعد واحدة من أبرز التحديات هي عدم مواءمة مخرجات التعليم، سواء في التعليم العام أو العالي، مع متطلبات سوق العمل المتغيرة. فالعديد من التخصصات لا تتناسب مع احتياجات القطاع الخاص المتنامية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بين الخريجين الكويتيين وتفضيل القطاع العام للتوظيف.

تطوير المناهج وأساليب التدريس: لا تزال المناهج الدراسية بحاجة إلى تحديث مستمر لتواكب أحدث التطورات المعرفية والتكنولوجية. كما أن أساليب التدريس التقليدية قد لا تُسهم بالقدر الكافي في تنمية مهارات التفكير النقدي، والإبداع، وحل المشكلات لدى الطلاب.

جودة الكادر التدريسي: هناك حاجة مستمرة لتطوير وتدريب الكوادر التدريسية لتبني أساليب تعليم حديثة، واستخدام التكنولوجيا بفعالية، وتلبية احتياجات الطلاب المتنوعة، لضمان جودة التعليم المقدم.

دمج التكنولوجيا والتحول الرقمي: بالرغم من جهود التحول الرقمي في البلاد، لا يزال دمج التكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية يواجه تحديات، سواء في توفير البنية التحتية المتطورة بشكل كامل أو في تدريب المعلمين والطلاب على الاستخدام الأمثل للأدوات الرقمية.

الازدحام في الفصول: في بعض المدارس الحكومية، يُعد الازدحام في الفصول مشكلة تؤثر على جودة التعليم وقدرة المعلم على تقديم الرعاية الفردية للطلاب.

مبادرات لتأهيل جيل المستقبل ومواكبة الثورة المعرفية

لمواجهة هذه التحديات، أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي في الكويت مبادرات متعددة تهدف إلى تطوير المنظومة التعليمية بما يخدم رؤية الكويت 2035:

إصلاح المناهج الدراسية: تُبذل جهود حثيثة لإصلاح المناهج الدراسية لتصبح أكثر عصرية وتناسباً مع متطلبات العصر الرقمي وسوق العمل، مع التركيز على المهارات بدلاً من الحفظ.

تطوير التعليم الفني والمهني: يُنظر إلى التعليم الفني والمهني كركيزة أساسية لتلبية احتياجات سوق العمل، ويتم العمل على إنشاء وتطوير مدارس تكنولوجيا تطبيقية، وتأهيل المدارس القائمة لتقديم تعليم مهني عالي الجودة.

التحول الرقمي في التعليم: تُسارع الجهود لتعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم، بما في ذلك المنصات التعليمية الرقمية، وتوفير الموارد التعليمية التفاعلية، وتدريب المعلمين والطلاب على استخدام الأدوات الرقمية الحديثة.

تنمية الموارد البشرية: تُركز رؤية الكويت 2035 على تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين نظام التعليم والتدريب المهني، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات سوق العمل.

تعزيز الشراكة المجتمعية: تُشجع وزارة التربية الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية للاستفادة من خبراتها ومواردها في تطوير التعليم وتوفير فرص تدريب وتوظيف للشباب.

الطريق نحو التميز التعليمي

إن بناء نظام تعليمي وطني يليق بطموحات الكويت ويواكب الثورة المعرفية يتطلب استمرار وتكثيف هذه الجهود. يجب أن يكون هناك تركيز على الابتكار في أساليب التعليم، وتعزيز البحث العلمي، وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي والإبداع. كما أن ربط الجامعات والمؤسسات التعليمية بشكل أوثق مع متطلبات الصناعة والخدمات سيسهم في تخريج كوادر مؤهلة تلبي احتياجات التنمية.

الكويت، بإرادتها السياسية ومواردها البشرية، قادرة على تحويل تحديات التعليم إلى فرص للتميز، وإعداد جيل من الشباب الواعي والمؤهل، قادر على قيادة المستقبل، والمساهمة بفاعلية في بناء "كويت جديدة" مزدهرة ومبتكرة.

البيداء Albayda News
العدد ١٨٧ - يونيو ٢٠٢٥ م
فصلية - تراثية - اقتصادية - ثقافية - رياضية - اجتماعية - فنية - منوعة

د. أمثال الحويلة

قيادة نسائية مؤثرة.. جهود حثيثة لتمكين المجتمع والشباب في الكويت

منذ توليها حقيبتي وزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة ووزارة الدولة لشؤون الشباب في 13 مايو 2024، برزت الدكتورة أمثال هادي هايف الحويلة كقيادة نسائية فعالة ومؤثرة في المشهد الحكومي الكويتي. ورغم أن الفترة التي قضتها على رأس هذه الوزارات لا تزال قصيرة، إلا أنها شهدت حراكاً ملحوظاً ونشاطاً دؤوباً يعكس رؤيتها الطموحة لتعزيز الرعاية الاجتماعية، وتمكين الشباب، ودفع عجلة التنمية المجتمعية بخطى واثقة نحو تحقيق أهداف "كويت جديدة 2035".

مسيرة مهنية وخبرات سابقة تعزز الأداء الوزاري

تأتي الدكتورة أمثال الحويلة إلى منصبها الوزاري بخبرة أكاديمية ومهنية غنية. فهي حاصلة على الدكتوراه في علم النفس المعرفي، وعملت أستاذة في جامعة الكويت، ورئيسة لمركز الأسرة للاستشارات الاجتماعية والنفسية. كما شغلت مناصب قيادية في لجان تقويم مشروع دمج ذوي الإعاقات، وكانت خبيرة في مجال التدريب الخاص بالإعاقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هذه الخلفية العميقة في مجالات علم النفس، الأسرة، والتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، تمنحها فهماً شاملاً للتحديات الاجتماعية وتُسهم في تبنيها لسياسات وبرامج ذات أثر إيجابي وملموس.

أداء قوي ومبادرات حيوية في قطاعات الشؤون والشباب

منذ توليها المسؤولية، أظهرت الدكتورة أمثال الحويلة ديناميكية واضحة في عملها، مركزة على عدة محاور رئيسية:

تعزيز الشفافية والحوكمة في العمل الخيري والتعاوني: أولت الوزيرة اهتماماً خاصاً بقطاع العمل الخيري والتعاوني، الذي يُعد ركيزة أساسية في المجتمع الكويتي. فقد أكدت ثقتها الكبيرة في مؤسسات العمل الخيري، مشيدةً بجهودها ومبادراتها التنموية التي تعزز مكانة الكويت كعاصمة للعمل الإنساني. وفي سياق تعزيز الرقابة وحماية المال العام، أكدت الوزيرة في أواخر مايو 2025 حرص الوزارة على تطوير آليات العمل في القطاع التعاوني، وتعزيز الشفافية من خلال دعم جهود المراقبين والمفتشين، مشيرة إلى أن الوزارة بصدد إطلاق المرحلة التجريبية لمشروع الرقابة الرقمية المتكاملة وتطبيق نظام "الشيك الإلكتروني" المعتمد مع الجمعيات لضبط المخالفات بالتعاون مع وزارة الداخلية. كما أعلنت عن صدور تعديلات جديدة على قانون "نزاهة" المتعلق بالكشف عن الذمة المالية لتعزيز الشفافية في العمل الأهلي والخيري.

دعم وتمكين الشباب: بصفتها وزيرة الدولة لشؤون الشباب، وجهت الدكتورة الحويلة مسؤولي الهيئة العامة للشباب بضرورة تكثيف الأنشطة الشبابية الموجهة للنشء والشباب، مع التركيز على الجوانب التقنية والتكنولوجية وريادة الأعمال.

وقد أشادت بإطلاق "مجمع الكويت التقني لريادة الأعمال" بالشراكة مع شركة "بوينغ" للطيران، كنموذج يحتذى به في دعم الشباب وتنميتهم. كما أكدت على أهمية تعزيز الشراكات مع جهات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير العمل الشبابي.

المبادرات المجتمعية ودور المسؤولية التطوعية: شددت الوزيرة على أهمية المبادرات المجتمعية التي تعكس قيم المسؤولية وتشجع على العمل التطوعي، مما يسهم في إحداث تغيير إيجابي ومستدام في البيئة والمجتمع. وقد شاركت في فعاليات تعزز هذا التوجه، مثل زراعة الأشجار وصبغ الأرصفة في محيط دور الرعاية، لتعزيز المظهر العام وخلق بيئة مريحة.

تعزيز الحوار الدولي حول قضايا الأسرة: على الصعيد الدولي، شاركت الوزيرة في فعاليات ومنتديات مهمة، منها منتدى الأسرة الدولي في إسطنبول (مايو 2025) مع السيدة أمينة أردوغان حرم الرئيس التركي. هذه المشاركات تعكس حرص الكويت على تعزيز الحوار وتبادل الخبرات والممارسات الدولية الناجحة في مجال حماية الأسرة وتعزيز مكانتها الاجتماعية ودعم استقرارها في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة.

تطور ملموس وتحديات مستمرة

خلال فترة توليها الوزاري القصيرة، سعت الدكتورة أمثال الحويلة إلى تقييم إستراتيجيات الوزارة لمعالجة أي خلل، مع التأكيد على أن أغلب القوانين تحتاج إلى تعديل بما يتماشى مع رؤية "الكويت 2035". إن التحدي الأكبر يكمن في تحويل هذه المبادرات والخطط إلى نتائج ملموسة ومستدامة على المدى الطويل، خاصة في ظل حجم التحديات الاجتماعية ومتطلبات تنمية الشباب.

بقيادتها الحيوية ورؤيتها الشاملة، تُشكل الدكتورة أمثال الحويلة إضافة نوعية للحكومة الكويتية، وتُعول عليها الكثير من الآمال في إحداث نقلة نوعية في مجالات الشؤون الاجتماعية والأسرة والطفولة والشباب، بما يخدم رفعة الوطن وازدهار أبنائه.

الشباب الكويتي وسوق العمل

تحديات التوظيف والبحث عن مسارات جديدة في زمن الذكاء الاصطناعي

يُعد الشباب الكويتي ثروة الوطن الحقيقية وقوة دفع رئيسية نحو تحقيق رؤية "كويت جديدة 2035". لكن هذه الثروة البشرية تواجه تحديات متزايدة في سوق عمل يتغير بوتيرة غير مسبوقة، خاصة مع التقدم الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) والأتمتة. لم يعد التوظيف مجرد الحصول على وظيفة، بل أصبح البحث عن مسارات مهنية جديدة تتطلب مهارات مبتكرة وقدرة على التكيف مع متطلبات عصر المعرفة.

تحديات تقليدية ومتجددة في سوق العمل الكويتي

لطالما واجه الشباب الكويتي تحديات في سوق العمل، أبرزها:

فجوة المهارات: هناك فجوة واضحة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، خصوصاً في القطاع الخاص. يميل الخريجون نحو التخصصات التقليدية، بينما يزداد الطلب على المهارات الرقمية والتقنية والابتكارية.

الاعتماد على القطاع الحكومي: لا يزال القطاع العام هو الجهة المفضلة للتوظيف لدى غالبية الشباب الكويتي، نظراً للمزايا الوظيفية والأمان الوظيفي. هذا يؤدي إلى تكدس في بعض الوظائف الحكومية، بينما يعاني القطاع الخاص من نقص في الكفاءات الوطنية.

المنافسة من العمالة الوافدة: في بعض القطاعات، يواجه الشباب الكويتي منافسة شديدة من العمالة الوافدة التي قد تكون أقل تكلفة أو تمتلك خبرات متخصصة غير متوفرة محلياً.

تحديات ريادة الأعمال: رغم تزايد الاهتمام بريادة الأعمال، لا يزال الشباب يواجهون تحديات في تأسيس وتنمية مشاريعهم الخاصة، مثل صعوبة التمويل، والإجراءات البيروقراطية، ونقص الخبرة في إدارة الأعمال.

الذكاء الاصطناعي: محرك للتحول ومصدر للقلق

مع دخول الذكاء الاصطناعي مرحلة جديدة من التطور السريع، أصبح تأثيره على سوق العمل حقيقة لا يمكن تجاهلها. فمن جهة، يُبشر الذكاء الاصطناعي بفرص هائلة لزيادة الإنتاجية، وتحسين الخدمات، وخلق وظائف جديدة تتطلب مهارات متقدمة في مجالات مثل تحليل البيانات الضخمة، والبرمجة، وتطوير الأنظمة الذكية، وإدارة مشاريع الذكاء الاصطناعي.

ومن جهة أخرى، يثير الذكاء الاصطناعي مخاوف مشروعة حول مستقبل بعض الوظائف التقليدية التي قد تصبح مؤتمتة بالكامل. فالمهام الروتينية والمتكررة، سواء في القطاع الإداري أو الصناعي، معرضة للحلول الآلية، مما يستدعي إعادة تأهيل وتدريب للكوادر البشرية لتتلاءم مع الأدوار الجديدة التي تتطلب مهارات معرفية وإبداعية وإنسانية فريدة.

مسارات جديدة ومفاتيح للمستقبل: المهارات الناعمة والتقنية

لمواكبة هذه التحولات، أصبح على الشباب الكويتي، وعلى المؤسسات التعليمية وسوق العمل، إعادة التفكير في المسارات المهنية التقليدية. تبرز الحاجة الملحة إلى:

المهارات الرقمية المتقدمة: من البرمجة وتطوير التطبيقات، إلى تحليل البيانات، والأمن السيبراني، والتسويق الرقمي. هذه المهارات ستكون أساسية في كل القطاعات.

مهارات الذكاء الاصطناعي: فهم مبادئ الذكاء الاصطناعي، القدرة على استخدام أدواته، وحتى تطوير تطبيقاته.

المهارات الناعمة (Soft Skills): الإبداع، التفكير النقدي، حل المشكلات، الاتصال الفعال، التعاون، القيادة، والقدرة على التكيف والمرونة. هذه المهارات تزداد أهميتها في عالم يتغير بسرعة، ولا يمكن للآلة أن تحل محلها بسهولة.

التعلم المستمر: لم يعد التعليم ينتهي عند التخرج. يجب على الشباب تبني ثقافة التعلم مدى الحياة، وتطوير مهاراتهم باستمرار لمواكبة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية.

مستقبل مشرق بجهود متضافرة

إن مستقبل الشباب الكويتي في سوق العمل يعتمد على القدرة على التكيف، والتعلم المستمر، وتبني الابتكار. ورغم أن تحديات التوظيف والتحول الرقمي كبيرة، إلا أنها تُقدم أيضاً فرصاً هائلة للتميز والريادة. من خلال تضافر جهود الحكومة، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، والمبادرات الشبابية، يمكن للكويت أن تُمكن أبناءها من قيادة دفة المستقبل، وتحويل التحديات إلى إنجازات تُسهم في بناء كويت مزدهرة ومبتكرة، لا تكتفي بمواكبة الثورة المعرفية، بل تكون جزءاً أصيلاً في صناعتها.

رئيس التحرير
محمد مطلق الصواغ

البيداء
Albayda News

المستشار الإعلامي
حمد شريف الحربي

العدد ١٨٧ - يونيو ٢٠٢٥ م

فصلية - تراثية - اقتصادية - ثقافية - رياضية - اجتماعية - فنية - منوعة

الذكاء الاصطناعي: محرك التطور القادم للصحافة في الكويت والعالم

بقلم : رئيس التحرير
محمد مطلق الصواغ

في عالم يتسارع فيه إيقاع التغيير بشكل غير مسبوق، تفرض علينا ثورة الذكاء الاصطناعي (AI) نفسها كقوة دافعة لا يمكن تجاهلها، بل يجب احتضانها بوعي وإدراك. لم تعد هذه التقنية مجرد إضافة ترفيهية، بل أصبحت محركاً أساسياً للابتكار في كافة القطاعات، والقطاع الصحفي ليس استثناءً. إنها لحظة فارقة في تاريخ مهنتنا العريقة، تتيح لنا فرصة لإعادة تعريف دورنا وتوسيع آفاق تأثيرنا.

لقد شهدت الصحافة على مر العصور تحولات كبرى، من الطباعة البدائية إلى البث الإذاعي والتلفزيوني، وصولاً إلى الثورة الرقمية التي غيَّرت خريطة الإعلام بالكامل. واليوم، يأتي الذكاء الاصطناعي ليقدم لنا أدوات غير مسبوقة لتحسين جودة المحتوى، زيادة الكفاءة التشغيلية، وتعميق فهمنا لجمهورنا. فمن خلال خوارزميات التعلم الآلي، يمكننا تحليل كميات هائلة من البيانات للكشف عن الأنماط والاتجاهات، مما يساعد الصحفيين على تحديد القصص الأكثر أهمية وتوجيه جهودهم نحو التحقيقات المعمقة.

في الكويت، ومع توجهنا نحو "كويت جديدة 2035"، يصبح تبني التقنيات الحديثة أمراً حتمياً لدفع عجلة التنمية في كافة المجالات، والإعلام ليس بمنأى عن ذلك. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً محورياً في تمكين المؤسسات الصحفية المحلية من المنافسة بفعالية أكبر على الساحة الإقليمية والدولية. تخيلوا أنظمة تستطيع تلخيص المقالات الطويلة في ثوانٍ، أو تحويل البيانات المعقدة إلى رسوم بيانية تفاعلية سهلة الفهم، أو حتى المساعدة في اكتشاف الأخبار الكاذبة "Fake News" بشكل أسرع وأكثر دقة. هذه ليست رؤى مستقبلية بعيدة، بل هي تطبيقات حاضرة وقابلة للتطبيق اليوم.

على المستوى العالمي، تتجه كبرى المؤسسات الإعلامية نحو دمج الذكاء الاصطناعي في صلب عملياتها. من استخدام الروبوتات الصحفية لكتابة تقارير الطقس والنتائج الرياضية، إلى توظيف التعلم الآلي في تخصيص المحتوى لكل قارئ، ومروراً بأنظمة التحقق من الحقائق المدعومة بالذكاء الاصطناعي. هذه الأدوات لا تحل محل الصحفي، بل تمكنه من التركيز على الجوانب الأكثر إبداعاً وحساسية في مهنته، مثل التحقيق، التحليل النقدي، ورواية القصص الإنسانية التي لا يمكن لآلة أن تحاكيها.

إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا الآن ليس في تبني الذكاء الاصطناعي، بل في كيفية تبنيه بحكمة ومسؤولية. يجب أن نضمن أن هذه التقنيات تُستخدم لخدمة القيم الصحفية الأساسية: الدقة، الموضوعية، والشفافية. كما يتوجب علينا الاستثمار في تدريب الكوادر الصحفية على كيفية التعامل مع هذه الأدوات الجديدة، وتحويل التحديات إلى فرص للنمو والابتكار.

"البيداء": ريادة في تبني الابتكار لصحافة المستقبل

في "البيداء"، نؤمن بأن المستقبل يحمل لنا إمكانات هائلة لتقديم صحافة أكثر عمقاً، أوسع انتشاراً، وأكثر تأثيراً. ومع إدراكنا الكامل لدور الذكاء الاصطناعي كشريك استراتيجي في هذه الرحلة، فإننا نتطلع إلى أن نكون في طليعة المؤسسات التي تستفيد من هذه الثورة التكنولوجية لخدمة قراءنا والمجتمع الكويتي والعالمي بأفضل صورة ممكنة. من خلال الاستثمار في منصات التحرير الذكية، وتحليل توجهات القراء باستخدام البيانات، وتعزيز قدرات التحقق من المعلومات، نسعى في "البيداء" إلى تقديم محتوى صحفي دقيق، ومخصص، ومبتكر، يواكب تطلعات جمهورنا ويُعزز من دورنا كمنبر إعلامي رائد في الكويت والمنطقة.

ماذا قدمت لك الدولة؟

بقلم : م. يوسف الصواغ

عندما نتأمل في حياتنا اليومية، نجد أن الدولة تلعب دورًا أساسيًا في تهيئة الظروف التي تُمكّن الفرد من التعلم، والنمو، والمساهمة في بناء المجتمع. وقد لا يشعر البعض بما تقدمه الدولة من خدمات، لأنها أصبحت جزءًا اعتياديًا من حياتهم، لكن الحقيقة أن هذه الخدمات تشكل الأساس الذي يقوم عليه استقرار المجتمع وتقدمه.

أولاً،

التعليم هو من أبرز ما تقدمه الدولة لأبنائها. فقد حرصت على توفير التعليم المجاني في مختلف المراحل الدراسية، من رياض الأطفال حتى الجامعة. كما أن الدولة تبذل جهودًا كبيرة في تطوير المناهج، وتأهيل المعلمين، وبناء المدارس الحديثة، لتضمن لكل طالب فرصة عادلة في التحصيل العلمي.

ثانيًا،

الصحة العامة تمثل إحدى الركائز المهمة التي تهتم بها الدولة. فقد أنشأت المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف المناطق، وقدّمت التطعيمات الأساسية مجانًا، وساهمت في الحد من انتشار الأمراض والأوبئة، ما انعكس إيجابًا على صحة المجتمع ككل.

ثالثًا،

الأمن والاستقرار. فبفضل جهود الدولة وأجهزتها الأمنية، نحيا في بيئة آمنة، ونمارس أنشطتنا اليومية بثقة واطمئنان. وهذا الأمن هو شرط أساسي لأي عملية تعليمية أو تنموية.

رابعًا،

البنية التحتية والخدمات. من خلال ما توفره الدولة من طرق حديثة، ومواصلات، ومياه، وكهرباء، وإنترنت، أصبح الوصول إلى المعلومة، والتنقل، والعمل، والتواصل، أمرًا ميسرًا، يساعد على تحقيق طموحات الأفراد وتنمية قدراتهم.

خامسًا،

تهتم الدولة أيضًا بتقديم الدعم والرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة، من خلال برامج الدعم المادي، والتدريب المهني، والمبادرات التي تهدف إلى تمكين الشباب ودمجهم في سوق العمل.

وأخيرًا، الدولة هي التي تمنحنا الهوية الوطنية، والانتماء إلى وطن نعتز به ونفتخر بتاريخه وثقافته. وهذا الانتماء يعزز فينا روح المسؤولية، ويحثنا على المساهمة في بناء مستقبل مشرق لبلادنا.

الخاتمة:

إن ما تقدمه الدولة ليس مجرد خدمات مادية، بل هو استثمار في الإنسان، وبناء لجيل قادر على العطاء. ومن واجب كل طالبٍ أن يدرك هذه الجهود، وأن يكون عنصرًا فاعلًا في مجتمعه، محافظًا على مكتسباته، وساعيًا إلى رفعة وطنه.

خاتمة العدد

نحو كويت الغد.. مسيرة مستمرة من التحديات والأمل

مع إنجاز هذا العدد الخاص من "البيداء"، والذي خصصناه لرحلة معمقة في آفاق "كويت جديدة 2035"، نُسدل الستار على صفحات حملت بين طياتها تفاصيل رؤية طموحة، وتحديات تتطلب عزيمة، وآمالاً تُبنى على جهود متواصلة. لقد سعينا، بكل مهنية وموضوعية، لرصد نبض الوطن، وتحليل تطلعات قيادته وشعبه، مقدِّمين لكم تقارير شاملة عن محاور أساسية تُشكل ركائز المستقبل: من الثورة الرقمية التي تُعيد تعريف آليات العمل الحكومي والخاص، إلى التوجهات الجادة نحو تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن النفط، وصولاً إلى التحديات البيئية التي تستدعي وعياً جماعياً وحلولاً مبتكرة.

لقد تناولنا أيضاً في هذا العدد دور القيادات الوطنية في مختلف الوزارات، مستعرضين جهودهم الدؤوبة في تحقيق الأهداف المنشودة. رأينا كيف تسعى وزارة المالية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية وترشيد الإنفاق، وكيف تُبذل الجهود في وزارة الشؤون لتمكين الشباب والمجتمع، كلٌ ضمن اختصاصه، لتعزيز مسيرة التنمية الشاملة. ولم نغفل عن تسليط الضوء على أبرز القضايا الحياتية التي تلامس واقع المواطن الكويتي، كأزمة الإسكان التي تنتظر حلولاً جذرية، ومستقبل الشباب في سوق عمل يتغير تحت وطأة الذكاء الاصطناعي، مؤكدين على أن كل قضية هي جزء لا يتجزأ من الصورة الكبرى لمستقبل الكويت.

"البيداء": شريك في مسيرة التنمية وصوت للمجتمع

إن ما يجمع هذه التقارير هو إيماننا الراسخ في "البيداء" بأن الكويت، بقيادتها الحكيمة وإرادة شعبها الصلبة، قادرة على تحويل التحديات إلى فرص، ورسم ملامح مستقبل يليق بطموحات أبنائها. نحن لا نرى في الصحافة مجرد أداة لنقل الخبر، بل هي منبر مسؤول للتوعية، للتحليل، للحوار البناء، ولتعزيز المشاركة المجتمعية. نؤمن بأن الوعي بقضايا الوطن هو الخطوة الأولى نحو التغيير الإيجابي، وأن فهم التحديات يُمكننا من صياغة الحلول المستنيرة، وأن معرفة الإنجازات تُشعل فتيل الطموح للمزيد.

لطالما كانت "البيداء" عين المواطن على صانع القرار، وصوت المجتمع الذي يُعبر عن آماله وطموحاته. هذا العدد، بما يحمله من تحليلات معمقة وأرقام دقيقة، هو دليل على التزامنا بتقديم محتوى صحفي يرتقي بمستوى النقاش العام، ويُسهم في بناء جسور التواصل بين مختلف أطياف المجتمع. نلتزم بمواكبة التطورات، وتبني أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي في عملنا الصحفي، لضمان تقديم محتوى دقيق، مبتكر، وذو قيمة مضافة لقارئنا، يُعزز من دورنا كمنبر إعلامي رائد يُسهم بفاعلية في دفع عجلة التنمية.

تطلع نحو المستقبل: الأمل وقود العزيمة

في الختام، تبقى الرسالة الأقوى هي رسالة الأمل والعزيمة. فبناء "كويت جديدة" ليس مشروعاً حكومياً فحسب، بل هو مشروع وطني شامل يتطلب تضافر جهود الجميع: من القيادة التي تُرسم الخطط، إلى الحكومة التي تُنفذها، والقطاع الخاص الذي يُقدم الابتكار والاستثمار، والمجتمع المدني الذي يُعزز الوعي ويُقدم الدعم، وصولاً إلى كل مواطن ومقيم يُسهم في موقعه.

إن التحديات كبيرة، والرحلة قد تكون طويلة، لكن إيماننا بقدرة الكويت على تخطي العقبات هو وقود عزيمتنا. سنظل في "البيداء" رفقاء لكم في هذه المسيرة، نُرصد، نُحلل، ونُضيء الدروب، حتى نُسهم في تحقيق الرخاء والازدهار لوطننا الحبيب، ونُسلم للأجيال القادمة كويت قوية، مستدامة، ومزدهرة.

فصلية - تراثية - اقتصادية - ثقافية
رياضية - اجتماعية - فنية - منوعة

تصدر عن شركة دار البيداء للدعاية والإعلان والنشر
والتوزيع والطباعة والإستشارات الإعلامية والإنتاج الفني

www.albayda-news.com

يسر صحيفة البيداء أن ترحب بمساهماتكم ومقالاتكم الثقافية والتراثية

الكويت - الشرق - شارع الشهداء - بناية الشركة التجارية العقارية
الدور الثالث - مكتب 7
تلفاكس: 22441540 - هاتف للجريدة الخاص 99010682 - 99198194
ص ب: 48377 رمز بريدي: 45554
info@albayda-news.com

مدير الجريدة الإلكترونية
م. يوسف مجبل الصواغ
مدير العلاقات العامة
م. عمر محمد الصواغ
المستشار الإعلامي
حمد شريف الحربي

رئيس التحرير
محمد مطلق الصواغ
نائب رئيس التحرير
م. ثامر محمد مطلق الصواغ
سكرتير التحرير
م. خالد الغبيشان